أطباء بلا حدود: 4400 مريض يمني مهددون بالموت

دعت منظمة أطباء بلا حدود كافة المنظمات الدولية إلى التدخل وتقديم الدعم لمراكز الغسيل الكلوي في اليمن.. مشيرة إلى أن حياة أكثر من أربعة آلاف و400 مريض بالفشل الكلوي مهددة بالخطر. وأوضح بيان صادر عن منظمة أطباء بلا حدود، أن معظم مراكز الغسيل الكلوي في أماكن عدة في اليمن تفتقد إلى المستلزمات الضرورية ما يؤدي إلى انقطاع العلاج عن المرضى الذين هم بحاجة ماسة للعلاج. وأشار البيان إلى أن أطباء بلا حدود قدمت المستلزمات الطبية التي يتم استخدامها لعلاج 660 مريضاً خلال ستة أشهر.

وذكر ممثل منظمة أطباء بلا حدود في اليمن ويل ترنر أنه "تتواجد مراكز غسيل الكلى والطاقم المُدرب على استخدام أجهزة الغسيل الكلوي في اليمن ولكن هذه المراكز تفتقر إلى الأدوية لإنقاذ حياة المرضى..

وأكد أن الحرب عرقلت المقدرة المالية للنظام الصحي لكي يقوم بتوفير المواد الطبية الضرورية وأصبح هناك حاجة مُلحة لتقديم الدعم.

انخفاض الموارد العامة للدولة بنسبة 54% بسبب توقّف إيرادات النفط والغاز المصدّر

حل المشكلة الاقتصادية في صدارة مهام المجلس السياسي الأعلى

تداول النقد أصبح يتم بين الصرّافين والتجّار ولا يصل إلى البنوك

يتطلع اليمنيون إلى أن يساهم الاتفاق بين المؤتمر الشعبي العام وأنصار الله على تشكيل مجلس سياسي أعلى لإدارة شئون البلاد، في رفع المعاناة عنهم وحل المشاكل الاقتصادية المزمنة التي ألقت بكاهلها على عاتقهم، وتسبّبت في غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار والتضخم وانهيار الخدمات الأساسية.

ويأمل اليمنيون بمختلف انتماءاتهم السياسية أن يقوم المجلس السياسي بدور اقتصادي فاعل من خلال تبني سياسة لمواجهة الأزمة المالية الخانقة التي تسبب بها العدوان والحصار منذ أواخر مارس عام 2015م، والمتمثّلة في انخفاض الموارد العامة للدولة وتراجع العملة الوطنية "الريال" مقابل العملات الأجنبية وتآكل الاحتياطيات الخارجية وشحّ السيولة النقدية.

تحصيل الموارد وتجنيبها خارج إطار القانون في حسابات خاصة وجارية أدّى إلى نقص الإيرادات

الجدير بالذكر أن محافظ البنك المركزي اليمني محمد عوض بن همام أعلن وقف صرف أي اعتمادات باستثناء المرتّبات والأجور، في خطوة عدّها مختصّون الأخيرة والتي تهدف إلى وقف استنزاف الموارد المالية للدولة والحد من الأزمة المالية التي ظهرت تداعياتها في نقص حاد في السيولة النقدية وتعثّر دفع رواتب موظّفي الدولة الذين يزيد عددهم على 1,2 مليون شخص.

كما وجّه محافظ "المركزي" وكلاءه لقطاعات العمليات المصرفية المحلية، والخارجية، والمحاسبة والحاسب الآلي، بالاستمرار في صرف المرتّبات والأجور فقط من حسابات الموازنة والحسابات الجارية، نقداً أو بالتحويلات إلى البنوك أو البريد، وتأجيل المسحوبات الأخرى "إلى وقت لاحق".

وبرّر بن همام قراره بـ "انخفاض الموارد العامة للدولة والتدفّقات النقدية إلى البنك المركزي، ممّا يتطلّب اتّخاذ الإجراءات المناسبة (بصورة مؤقتة) وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة".

ويسعى بن همام إلى وقف العبث الذي طال حسابات وأرصدة الدولة في كل الوزارات والمؤسسات والصناديق، إذ تم التصرّف في مالية الدولة بعيداً عن الرقابة والمساءلة.

وبهذا الشأن اتّفقت "الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة" و"الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية" و"جمعية الصرّافين اليمنيين" مع البنك المركزي اليمني مؤخّراً على "مواصلة التعاون المشترك لتعزيز استقرار العملة الوطنية وضخّ السيولة في البنوك الوطنية".

وتضمّن الاتفاق "حشد التجّار والمواطنين في جميع المحافظات على نشر وتطبيق ثقافة الادّخار والإيداع في الأرصدة المصرفية في جميع البنوك، وكذا قيام التجّار والصرّافين والبنوك بالتعامل فيما بينهم عبر النظام المصرفي بالشيكات والنقد، ومنح المزايا للتجّار والصرّافين في عمليات الإيداع والسحب على أن يقوم البنك المركزي بتذليل الصعوبات التي تتعلّق بتعاملات التجّار مع القطاع المصرفي".

وفي اجتماع عقد في مقرّ "المركزي" بصنعاء أكد المحافظ محمد عوض بن همام أن "المركزي" يؤدّي مهمّاته "في إطار السياسة النقدية وينفذها بحيادية ومهنية، تعزّزها كفاءة واقتدار أنظمته وكوادره وثقة النظام العالمي فيه".

وطمأن بن همام التجّار والصرّافين والمصارف الوطنية حول انفراج مسألة ترحيل النقد الأجنبي وتغذية أرصدة البنوك الوطنية في الخارج، بما يساهم في حل أزمة التحويلات، مؤكداً أن الأطراف الخارجية أبدت موافقتها على تنفيذ المرحلة الثانية خلال الأيام القادمة وسيتم تتابع العملية لاحقاً حتى تنفرج الأزمة تماماً.

وقال بن همام: "إن الجانب الاقتصادي يهم جميع فئات المجتمع ومنهم من الفئات التي عملت وتعمل على تعزيز أركان النظام الاقتصادي والحد من الآثار التي أفرزتها المرحلة لتخفيف معاناة المواطنين".

ودعا إلى "التحلّي بالصبر والتعامل بروّية مع اتّباع الإجراءات الإدارية العلمية، وعدم التسرّع، وإتقان العمل، والنشاط وعدم الاتّكال، والتعاون والعمل بروح الفريق الواحد".

يذكر أن الموارد العامة للدولة انخفضت في 2015م بنسبة كبيرة بلغت 53,72%، بسبب توقّف إيرادات النفط والغاز المصدّر منذ أبريل العام نفسه، وتراجعت إيرادات النفط والغاز بشكل كبير العام الماضي، فلم تبلغ إلا نحو 238 مليار ريال وبنسبة 23,7% من إجمالي الإيرادات الذاتية للدولة، مقارنةً بـ 1,039 مليار ريال وبنسبة 52,4% من الإجمالي في 2014م.

كما انخفضت إيرادات مصلحتي الضرائب والجمارك في 2015م، بما نسبته 18,4% و39,8% على التوالي، عمّا كانت عليه في 2014م، فضلاً عن توقّف كل مصادر التمويل الخارجي من منح وقروض.

وأدّى شحّ السيولة إلى ارتفاع سعر صرف الريال مقابل الدولار ليصل إلى 250 ريالاً في السوق السوداء وهو السعر الرسمي الذي حدّده "المركزي" قبل أن يعاود الريال التراجع إلى أكثر من 280 ريالاً.

وتراجع الاحتياط الأجنبي من 4,6 مليار دولار نهاية 2014 إلى مليار دولار فقط.

ووفقاً لآخر تقرير حول التطورات النقدية والمصرفية للبنك المركزي أصدره نهاية يناير 2015، فقد بلغ العرض النقدي 3049,7 مليار ريال.

وأعلن ممثّلون عن تسعة بنوك تجارية وإسلامية في اجتماع عقد في مقر "المركزي" بالحديدة، أن البنوك تعاني نقص التوريد النقدي للريال اليمني من قبل التجّار، إذ أصبح تداول النقد يتم بين الصرّافين والتجّار ولا يصل إلى البنوك.

وأشاروا إلى شحّ السيولة بالريال اليمني وعدم توافرها في السوق، وبالذات فئتي الألف، والخمسمائة ريال، فضلاً عن تدهور سعر صرف الريال مقابل الدولار.

وطالب مديرو البنوك "المركزي" ووزارة الصناعة والتجارة بتفعيل الرقابة على الصرّافين، ومعرفة التدفّقات النقدية وكيف تتم عملية تدويرها، ووضع آلية لتعامل الصرّافين، وأن يتم التعامل بموجب شيكات.

وشدّد المجتمعون على أهمية "التنسيق بين البنك المركزي ومكاتب الجمارك والضرائب والنفط، بعدم قبول الشيكات مقابل الإيرادات، وأن يتم قبول النقد عن طريق فرع البنك المركزي في ميناء الحديدة، وذلك لإعادة سحب النقدية والتي يحتفظ بها التجّار لديهم وتوريدها للبنك المركزي، وذلك لتوفير السيولة في السوق".

وأوضح مصدر في وزارة المالية أن تمويل عجز الموازنة من خلال إصدار الأوراق المالية "أذون الخزانة والسندات الحكومية" والإفراط في حجم الإصدارات سنة إثر أخرى، تسبّب في تجاوز الرصيد القائم للمديونية الداخلية على الحكومة مبلغ 4300 مليار ريال، وتجاوز أعبائه السنوية التي تتحمّلها الخزينة العامة حوالى 600 مليار ريال.

وأشار إلى أن الوضع المتدهور والخطير الذي تعانى منه المالية العامة للدولة في الوقت الراهن، يعود إلى جملة من الاختلالات وجوانب القصور التي رافقت أداء السياستين المالية والنقدية خلال الفترات الماضية.

ولفت المصدر إلى "إهمال الأوعية الإيرادية المستدامة والمتجدّدة والتي من أهمها الإيرادات الضريبية والجمركية ورسوم وعائدات الخدمات الحكومية الأخرى والتي أصبحت حصيلتها السنوية تمثّل نسبة ضئيلة سواءً في هيكل موارد الموازنة العامة أو كنسبة للناتج المحلي الإجمالي".

وأشار المصدر إلى "استمرار عملية تحصيل الموارد وتجنيبها خارج إطار القانون في حسابات خاصة وجارية بسندات غير رسمية وعن طريق مندوبين ومحصّلين غير رسميين والصرف المباشر من تلك الموارد، وتراكم المتأخّرات الضريبية والمعلّقات الجمركية والبواقي الزكوية لعدم البت فيها وترحيلها من عام لآخر".

برنامج الأغذية العالمي يصل إلى المتضرّرين في تعز

صنعاء- "الميثاق"

أعلن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أنه نجح في الوصول إلى 55 ألف شخص في مديرية القاهرة بمدينة تعز، وقام بتوفير المساعدات الغذائية من خلال مشروع القسائم الغذائية الذي يتم تنفيذه باستخدام شبكة المورّدين المحليين.

وكان البرنامج قد دشّن هذه الطريقة مطلع هذا العام في العاصمة صنعاء، كما قام منذ ذلك الحين بتوسيع المشروع ليشمل أجزاءً أخرى من اليمن بما فيها عدن وتعز، حيث تمكّن من الوصول إلى أكثر من 600 ألف شخص مقارنة بـ 120 ألفاً فقط خلال فبراير الماضي.

وفي هذا السياق، قالت ممثّل برنامج الأغذية العالمي والمدير القطري في اليمن بورنيما كاشياب: "تعد مسألة التوسّع في توزيع المساعدات عن طريق القسائم الغذائية من خلال مورّدين محليين في مديرية القاهرة إنجازاً كبيراً يتيح لنا الوصول إلى كل شخص يحتاج إلى مساعدتنا".

وأضافت: "لقد ناضلنا مع شركائنا العاملين في المجال الإنساني لعدة أشهر في سبيل إيصال المساعدات إلى المتضرّرين من النزاع داخل مدينة تعز. ورغم الجهود المشتركة والمفاوضات المكثّفة، كان الوصول إلى تلك المناطق من الصعب التنبّؤ به أو ضمانه، كما أن الفرص التي أتيحت لنا في السابق كانت ضئيلة، ما جعل عدد الأشخاص الذين كان يمكننا الوصول إليهم محدوداً".

ويتيح هذا المشروع المعروف باسم "قسائم السلع عبر شبكة التجّار" للبرنامج توفير السلع الغذائية للأسر من خلال تجّار التجزئة المحليين الذين تم التعاقد معهم، بحيث يتم تقديم المواد الغذائية مقابل هذه القسائم.

ويسعى البرنامج الى توسيع نطاق مشروع قسائم السلع الغذائية هذا ليشمل مديرية المظفّر التابعة لمحافظة تعز.

إلى ذلك أكدت دراسة حديثة أن أغلب المحافظات اليمنية قد دخلت في دائرة الجوع، في وقت أصبح فيه سبعة ملايين شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي الشديد، وهو مستوى من العوز يتطلّب توفير مساعدات غذائية عاجلة.

خسائر كبيرة لقطاع المعادن جرّاء العدوان

أكدت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعنية أن قطاع المعادن تعرّض لأضرار كبيرة جرّاء العدوان السعودي، وتوقّف المشاريع الممولّة خارجياً وانسحاب شركات التعدين التي كانت تعمل في اليمن.

وأشار تقرير أوّلي عن حجم الأضرار بقطاع المعادن صادر عن الهيئة خلال عام من العدوان، إلى أن مشاريع الشركات المحلية والعربية والعالمية توقّفت وكذا توقف مشاريع الهيئة للصناعات التعدينية والدراسات والمسوحات الاستكشافية.

وبيّن التقرير أن العدوان أدّى إلى توقّف الدعم الخارجي للمشاريع المشتركة في الجانب الاستكشافي وتوقّف أعمال التعدين.

وأوضحت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية أن المفاوضات توقّفت مع الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية والتي كانت ستدخل في أعمال استكشافية وتعدينية بالاشتراك مع هيئة المساحة الجيولوجية والشركة العربية للتعدين.

وأكد التقرير أن العدوان أدّى إلى توقّف أعمال المختبرات المركزية بالإدارة العامة والفروع بسبب انقطاع الكهرباء وانعدام مادة الديزل والذي أثّر على تشغيل الأجهزة، وكذا توقّف أعمال الفرق الحقلية والجيوفيزيائية العاملة في مجال البحث عن المياه الجوفية، وتوقّف الدراسات الاستكشافية للمعادن والصخور الصناعية.

ولفت التقرير إلى أن أضراراً كبيرة لحقت بالمستثمرين والعاملين في مجال أحجار البناء والزينة ومصانع الإسمنت المرتبطة بالمواد الخام المعدنية والمحاجر والكسّارات ومعامل الملح والجبس وغيرها من الأعمال المعدنية بسبب العدوان وانعدام المواد وارتفاع تكاليف النقل والخدمات.

وفي مجال رصد الزلازل والبراكين بيّن التقرير الأوّلي أن طيران العدوان استهدف مركز رصد ودراسة الزلازل والبراكين بمحافظة ذمار ما أدّى إلى تدميره بالكامل مخلّفاً خسائر تقدر بـ 200 مليون ريال.

ووفقاً للتقرير فإن طيران العدوان دمّر شبكة الرصد العاملة عبر الأقمار الاصطناعية بتكلفة مليون دولار وكذا تدمير شبكة الرصد الزلزالية الرقمية لـ 18 محطة موزّعة على عدد من المحافظات بتكلفة مليوني دولار، مبيّناً أن طيران العدوان دمّر أجهزة شبكة المعلومات الوطنية بالمحافظات بتكلفة 37 ألف دولار، وشبكات رصد الحركات الأرضية القوية البالغ تكلفتها 180 ألف دولار.

ويعتبر مركز رصد ودراسة الزلازل والبراكين منشأة علمية مختصة بالدراسات والرصد الزلزالي والبركاني والكوارث الطبيعية وله علاقة مع الجامعات المحلية والمراصد الإقليمية والدولية والشبكات العالمية.

وأكدت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية أن الخسائر بقطاع المعادن جرّاء العدوان السعودي تقدّر بعشرة أضعاف ما تم حصره كون هذه التقارير أوّلية، إضافة إلى ما خلّفه من أضرار وخسائر غير مباشرة يصعب حصرها.

ويعد قطاع التعدين في اليمن من القطاعات الواعدة والأكثر قدرة على الاستمرارية، ويمتلك اليمن عدد من العوامل المشجّعة للاستثمار في قطاع المعادن، أهمها التنوّع الجيولوجي في الوحدات الصخرية الأمر الذي أدّى إلى توافر مخزون كبير من الموارد المعدنية ذات المواصفات العالمية.

وتشير الدراسات ونتائج البحث والتنقيب إلى تواجد تمعدنات مهمة في اليمن منها الذهب، والرصاص، والزنك، والنحاس، والفضة، والنيكل والحديد والتيتانيوم، إضافة إلى وجود المعادن والصخور الصناعية بكميات كبيرة يتواجد معظمها في مناطق مأهولة مع وجود البنى التحتية التي تسهّل عملية الاستثمار والاستغلال إضافة إلى تفرّد اليمن على المستوى العالمي بوفرة أنواع أحجار البناء والزينة وبمواصفات عالية.

وعملت هيئة المساحة الجيولوجية خلال الفترة الماضية على تنفيذ العديد من المشاريع للنهوض بقطاع التعدين، وكثّفت أنشطتها الترويجية للثروة المعدنية في اليمن لجذب الشركات العربية والعالمية خلال الفترات السابقة من خلال التنظيم والمشاركة في العديد من المؤتمرات والندوات والمعارض المحلية والعربية والدولية للتعريف بالمناخ الاستثماري والخامات المعدنية التي يمتلكها اليمن.

وتؤكد الدراسات العلمية تفرّد اليمن وامتلاكه ثروات معدنية هائلة، وتتميّز جيولوجية اليمن بتنوّع صخري فريد يشمل جميع أنواع الصخور الرسوبية والنارية والمتحوّلة والمنتشرة في أرجاء مختلفة من الوطن.